نشاطات

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

الإصلاح الإداري ودولة السيادة والتنمية المستدامة
اللواء شقير: الطائف أكد على تحديث المؤسّسات

بات الحديث عن الاصلاح الاداري واهميته، أحد العناصر الاساسية لبناء دولة القانون والمؤسسات، وباتت ازمة الادارة في لبنان وضرورة تحديثها وتطويرها من القضايا البنيوية التي تحتاج الى رؤية علمية شاملة تعيد تنظيم العلاقة بين المركزية واللامركزية، بما يحقق الانماء المتوازن ويعزز الشفافية والمساءلة

هذه العناوين والمواضيع، كانت محور ندوة فكرية اقيمت في جامعة سيدة اللويزة - زوق مصبح، نظمتها لجنة "رواد من لبنان" و"جمعية الارشاد والتثقيف الوطني" برعاية المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير وحضوره، الذي استعرض تجربة المديرية العامة للأمن العام مع التطوير والتحديث والاصلاح والحوكمة الرشيدة، بما يعزز الشفافية وتسهيل معاملات المواطنين.

اللواء شقير: الأمن العام جزء فاعل في الاصلاح

أكد المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير أن "الاصلاح الاداري في لبنان بات شرطا اساسيا لبناء مؤسسات حديثة وسليمة، تقوم على مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتعتمد الشفافية والمساءلة والكفاءة في ادارة الشأن العام. فالادارة الفاعلة هي جهاز تنفيذي، لكنها ايضا تشكل الركيزة التي تقوم عليها ثقة المواطن بالدولة، وهي المدخل الحقيقي لأي نهوض اقتصادي او اجتماعي مستدام. في هذا السياق، تشكل اللامركزية الادارية احدى الادوات الاساسية لتحقيق هذا الهدف، لما لها من دور في تعزيز الانماء المتوازن، وتمكين الادارات المحلية، وتقريب الخدمات من المواطنين، بما يكرس العدالة المناطقية ويعزز الانتماء الوطني".

وقال: "لقد شكلت وثيقة الوفاق الوطني التي أقرت في الطائف محطة مفصلية في مسار الدولة اللبنانية، اذ اكدت بوضوح على ضرورة الاصلاح الاداري وتحديث مؤسسات الدولة، وعلى اعتماد اللامركزية الادارية الموسعة كخيار وطني يعزز الوحدة من خلال التنمية، ويؤسس لدولة قوية وعادلة. وقد جاءت هذه المبادئ منسجمة مع احكام الدستور اللبناني، الذي يبقى المرجعية الاساسية لتنظيم عمل المؤسسات ومسؤوليتها التاريخية، يشكل المدخل الصحيح لتعزيز الاستقرار وترسيخ اسس الدولة الحديثة. في موازاة ذلك، تبرز توجهات السلطات الدستورية في لبنان، وفي طليعتها فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، ورئيس الحكومة والحكومة مجتمعة، من خلال ما تضمنه خطاب القسم والبيان الوزاري من التزام واضح بالسير قدما في تنفيذ كامل بنود الدستور، باعتبارها الإطار الناظم لبناء الدولة الحديثة وتعزيز مؤسساتها. ويأتي الاصلاح الاداري، وفي صلبه اعتماد اللامركزية الادارية الموسعة، كأحد المرتكزات الاساسية لهذا المسار، لما يشكله من مدخل ضروري لتحديث الادارة العامة وتعزيز الانماء المتوازن وترسيخ العدالة المؤسساتية. ان هذه التوجهات تعبر عن ارادة وطنية جامعة، يجد صداها الطبيعي في مجلس النواب، حيث يتجسد الوفاق الوطني من خلال العمل التشريعي المسؤول، بما يضمن ترجمة المبادئ الدستورية الى سياسات واجراءات عملية تسهم في تطوير مؤسسات الدولة وتعزيز ثقة المواطنين بها".

وضمان حسن سيرها. ان استكمال تطبيق هذه البنود الاصلاحية، بروحها الوطنية

وسأل اللواء شقير: "هل الاصلاح السياسي يسبق الاصلاح الاداري؟ ام العكس؟ كعسكري في الخدمة الفعلية ولدي ضوابط ولكن هنا سأخرج عنها واقول، هل يمكننا من دون الاصلاح السياسي القيام بالإصلاح الاداري؟ يقال ان فاقد الشيء لا يعطيه، نحن في حاجة اولا الى اصلاح سياسي، فكل الاستحقاقات التي مرت على لبنان مرورا من 1920 و1943 و1958 و1969 واتفاق القاهرة وويلاته الذي انتج علينا حرب 1975 و1982 والذهاب الى اتفاق الطائف. في رأيي، ان الاصلاح السياسي هو الاهم والبداية تكون من قانون انتخاب عادل يعطي التمثيل الصحيح للشعب اللبناني ويحقق له ارادته، هذا البلد الذي لطالما كان سويسرا الشرق ومستشفى الشرق وجامعته ومدرسته، ولا ينقصنا أي شي لنعود الى ما كنا عليه. ان القانون الانتخابي الذي نأمل في الوصول اليه كي ننتج طبقة سياسية تسمح لنا القيام بالإصلاح الإداري".

واستعرض اللواء شقير ما حققته المديرية العامة للأمن العام في مجال التحديث والتطوير والاصلاح، قائلا: "انطلاقا من موقعها ومسؤولياتها الوطنية، تلتزم المديرية العامة للأمن العام بأن تكون

جزءا فاعلا في مسيرة الاصلاح، من خلال اعتمادها مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير ادائها المؤسساتي، وتحديث خدماتها بما يتلاءم مع متطلبات العصر وحاجات المواطنين. فنحن منذ سنة حين استلمنا مهامنا، وضعنا رؤية انه لا بد من التحول الرقمي، أن يأخذ المواطن اللبناني خدمته وهو عزيز في مراكز نظيفة، قمنا بتلزيم شركة فرنسية مع شركة اخرى، لإنشاء منصة رقمية سنطلقها في الاول من شهر ايار، كان من المفترض ان نطلقها في بداية العام وانما بسبب التعقيدات الادارية تأخرنا، كما قمنا بتمويل المشروع من خلال هبة قيمتها 3 ملايين دولار. هذه المنصة الرقمية ستقدم الخدمات الى اللبنانيين والمقيمين الشرعيين في لبنان من دون الحضور لمراكز الامن العام الا اذا لم يكن لديهم بصمات، وكل من لديه جواز سفر بيومتري في امكانه الدخول الى المنصة وشراء الخدمة التي يريدها".

وشدد على "ان المواطن لا يحب ان يكون قريبا من الإدارة، وبذلك نحمي الموظف من الفساد وفي الوقت نفسه يحصل المواطن على الخدمة التي يريدها من منزله". واشار الى ان "الامن العام قام بتحديث جميع المباني مع تجهيز محطات انتظار بما يسهل حصول الافراد على معاملاتهم في اسرع وقت، اضافة الى تخفيض المهل من 40 يوما الى شهر الى 15 يوما، وقريبا سنخفضها اكثر. وفي المطار، لم يشهد هذا العام زحمة مع التقيد بالقوانين واللياقة المطلوبة من قبل عناصر الامن العام. كذلك قمنا بتحديث وشراء برمجيات جديدة لضبط عمليات استلام جوازات سفر صحيحة بمستندات غير صحيحة، كما قمنا بتلزيم الباسبورات الاحدث الى شركة المانية وفق قانون الشراء العام ووفرنا على خزينة الدولة 3 ملايين دولار".

وتابع: "استطعنا من ضمن امكاناتنا تحديث كل المراكز الحدودية لتكون واجهة جميلة؟ وطوعنا 1400 عنصر بقرار من مجلس الوزراء، وهو موقف كبير لفخامة الرئيس وللحكومة تجاه الامن

المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير متكلما.

> **الامن العام مؤسسة وطنية في خدمة الانسان**

العام، كي نكون على اهبة لضبط المعابر الشرعية وضبط المقيمين في لبنان. نحن نعمل على انهاء ملف النازحين، ووفقا لبيانات unhcr تم اقفال 5001363 ملفا في العام 2025 غادروا لبنان بطوعيتهم الى بلادهم ويجري العمل هذا العام على اقفال هذا الملف، ومن يريد ان يكون في لبنان عليه ان يكون موجودا وفق القوانين اللبنانية ووفق التشريعات اللبنانية اي عليه ان يحصل على اقامة شرعية واجازة عمل. يكفينا الوجود غير الشرعي في لبنان، ولا يجوز ان يكون هناك افراد دخلوا خلسة ويعملون في مؤسسات، فهذه مسؤولية وطنية تقع على عاتق اصحاب تلك المؤسسات، ونحن على تواصل معهم ومع النقابات".

اضاف: "نحن وفقا للقانون، لدينا استقلال مالي، الامر الذي ساعدنا وعزز نظرية اللامركزية الادارية ونجاحها في الامن العام، لأنه من خلال هذا الصندوق المعتمد وفق القوانين والمحاسبة والرقابة، يتم الصرف ونوفر على خزينة الدولة بشكل اسرع ومن دون تعقيدات الإدارة. وقد قمنا بتحديث الادارة والاليات والمباني والمراكز واعطاء العسكريين سلفات شهرية تعادل خمسة اشهر".

واكد اللواء شقير "أن المديرية حرصت على تسهيل الاجراءات، وتبسيط المعاملات، وتعزيز حضورها في مختلف المحافظات والاقضية، عبر انتشار مراكزها على كامل الاراضي اللبنانية، بما يضمن تقديم الخدمات بكفاءة وسرعة وعدالة، ويجسد مفهوم الادارة القريبة من المواطن. واولت المديرية العامة للأمن العام اهمية خاصة لعملية مكننة خدماتها واعتماد التكنولوجيا الحديثة كجزء اساسي من مسار الاصلاح والتحديث، حيث عملت على تطوير الانظمة الالكترونية التي تتيح للمواطنين والمقيمين تقديم طلباتهم وانجاز معاملاتهم وفق آليات حديثة تتسم بالسرعة والدقة والشفافية. وقد ساهمت هذه الخطوات في اختصار الوقت والجهد، وتخفيف الاعباء الادارية، وتعزيز كفاءة الاداء، بما يواكب متطلبات الادارة الحديثة ويكرس مفهوم الخدمة العامة القائمة على الجودة والفعالية. ان اعتماد التحول الرقمي كخيار تقني هادف وفاعل أصبح ركيزة اساسية في بناء ادارة عصرية تعزز الثقة بين المواطن والمؤسسات، وتؤكد التزام الدولة بتطوير خدماتها وفق اعلى المعايير".

واشار الى أن "الامن العام، الى جانب دوره الامني، هو مؤسسة وطنية في خدمة الانسان، تسعى الى تعزيز الثقة بين المواطن والدولة، وترسيخ مفهوم الادارة الحديثة القائمة على الكفاءة والمسؤولية. ونحن نؤمن بأن الاصلاح هو مسار مستمر يتطلب ارادة صادقة وتعاونا بين مختلف مؤسسات الدولة والقوى الحية في المجتمع". ◄

بارود: اللامركزية اصلاح موعود

تطرق الوزير السابق زياد بارود الى "اتفاق الطائف الذي قال باللامركزية الموسعة، وضرورة اقرار اقتراح قانون اللامركزية الموسعة"، فقال: "ان هذا المشروع ليس يدعي الكمال انما هو متكامل". ولفت الى ان "النائب سامي الجميل تبنى هذا الاقتراح، وتمت مناقشته في 80 جلسة في اللجنة الفرعية، لكن المعوقات هي في السياسة وليس في نص المشروع".
وشدد على "ضرورة نزع النعوت المرتبطة باللامركزية من الادارية او المالية، فاللامركزية اذا لم تكن ادارية فماذا ستكون؟ سياسية؟ حينها تصبح فيديرالية. لذا عندما نقول اللامركزية لا داعي للقول ادارية او مالية".
واشار الى ان "اللامركزية هي في صلب الاصلاح الاداري وجسر عبور نحو التنمية المستدامة ولكن هي ايضا جسر عبور للمشاركة المحلية الديموقراطية، انها ليست فقط تأمين الخدمات بل هي مشاركة محلية للأشخاص عبر اعطاء رأيهم وفعالية أكبر للمساءلة. انها عنوان موعود منذ عهد الرئيس اميل اده مرورا بالحركة الوطنية في ستينات القرن الماضي وصولا الى ما قدمه حزبا القوات والكتائب من افكار الى اتفاق الطائف وما بعده من مشاريع".

والوزير السابق زياد بارود.

الصايغ: اللامركزية قد لا تقود الى تنمية أفضل

النائب سليم الصايغ اشار في مداخلته الى انه "يجب طرح الموضوع من زاوية الاصلاح السياسي، قائلا انه لكي تصلح اللامركزية هناك مبادىء عامة، وليس هناك من حتمية ابدا الى ان اللامركزية هي التي ستقود الى تنمية أفضل. لكي تصبح اللامركزية مرتبطة حقيقة بالتنمية هناك اصول وهناك شروط، والا نكون نقلنا العطب في السلطة المركزية الى السلطات اللامركزية، ونكون هكذا كما نقول اليوم نوزع الخسائر ووزعنا الفشل في النظام السياسي المرتجى".
واكد ان "الهروب من الدولة المركزية نحو الدولة اللامركزية هو أكبر خطأ قاتل للبنان، اذ لا مركزية صحيحة تبدأ بمركزية صالحة قادرة توزع السلطات، والا ستصدر الفشل والفساد الكبير سيوزع على فساد صغير ويصبح الفساد في داخل ثقافتنا المجتمعية". وشدد على انه "عندما تصبح الدولة على المستوى المركزي قادرة على ضبط القانون وضبط الفساد كما يجب، نطمئن أكثر اننا نستطيع ان نذهب الى لامركزية صحيحة".

والنائب سليم الصايغ.

مداخلات

اعتبرت رئيسة المركز التربوي للبحوث والانماء هيام اسحق ان "الاصلاح لا يكتمل من دون اصلاح تربوي شامل"، مشيرة الى ان "التعليم هو الركيزة الاساسية لبناء الانسان المواطن القادر على التفكير النقدي والمشاركة وتحمل المسؤولية".
ولفتت الى "اهمية اللامركزية الادارية تكمن في تمكين المناطق وتحسين جودة التعليم ومعالجة الفوارق الاجتماعية".

رئيسة المركز التربوي للبحوث والانماء هيام اسحاق.

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية الدكتور بيار الخوري تحدث عن "الاصلاح الاداري في زمن الرقمنة من القوانين الى البنية التي تنشئ الثقة"، وركز على دور التكنولوجيا، "فمشكلة الادارة في لبنان ليست نقصا في الخبرات أو الامكانات، بل في غياب الارادة والاطار المنظم. الرقمنة لا تصلح الادارة وحدها، لكنها تفرض مسارا واضحا، تحفظ الاثر، وتجعل المسؤولية قابلة للتتبع. انها اداة للشفافية والانضباط المؤسسي".
ورأى رئيس لجنة "رواد من لبنان" الدكتور ميشال كعدي أن قراءة كتاب "الاصلاح الاداري في لبنان - اللامركزية الادارية جسر عبور نحو التنمية المستدامة" للدكتور بول الحامض، تدفع الى التأكيد ان اللامركزية لم تعد خيارا نظريا، بل مدخلا اساسيا لانقاذ الدولة. اما المؤلف الدكتور بول الحامض فاستهل كلامه بتوجيه الشكر الى راعي الحفل اللواء حسن شقير، منوها بـ"دوره في تحديث الادارة وتطوير العمل المؤسسي وخدمة الصالح العام".
ختاما، أقيم حفل تكريم للمدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير.

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بيار الخوري.

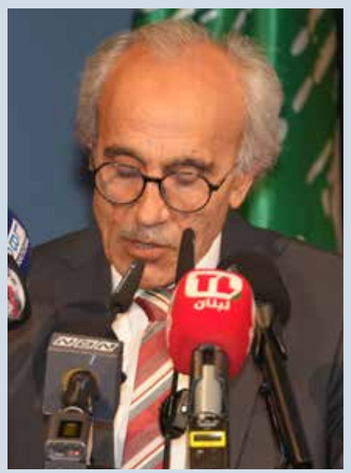
رئيس لجنة رواد لبنان ميشال كعدي.

بول الحامض.

تقديم الدرع.